النفط يهوي للأسبوع الخامس على التوالي

هوت أسعار النفط خمسة بالمئة، مواصلة خسائرها للأسبوع الخامس على التوالي مع طغيان تحطم الطلب الناتج عن فيروس كورونا على جهود التحفيز من صناع السياسات في أنحاء العالم.

وكلا عقدي الخام منخفض نحو الثلثين هذا العام، في حين يجبر تهاوي النشاط الاقتصادي والطلب على الوقود من جراء فيروس كورونا شركات النفط والطاقة على تقليص استثماراتها.

وانخفض خام برنت 1.41 دولار، بما يعادل 5.35 بالمئة، ليتحدد سعر التسوية عند 24.93 دولار للبرميل.

والعقد منخفض نحو ثمانية بالمئة الأسبوع الماضي. وأغلق الخام الأميركي منخفضا 1.09 دولار أو 4.82 بالمئة على 21.51 دولار. ونزل الخام الأميركي أكثر من ثلاثة بالمئة على مدار الأسبوع.

وقال بوب ياوغر، مدير العقود الآجلة للطاقة لدى ميزوهو في نيويورك، «نفد ما لدينا من ذخيرة لدعم السوق.. الحكومة استنفدت ذخيرتها هذا الأسبوع – وفي الأسبوع المقبل ستكون السوق بمفردها».

وقال فاتح بيرول مدير وكالة الطاقة الدولية إنه في ظل لزوم 3 مليارات شخص منازلهم، فإن الطلب العالمي على النفط قد يهبط 20 بالمئة.

لمواجهة صدمة النفط

الجزائر ترخص 8 منتجات مصرفية إسلامية

رخص البنك المركزي الجزائري، بقيام البنوك العاملة في السوق المحلية، بالتسويق لثمانية منتجات مصرفية إسلامية جديدة، باعتبارها إحدى أدوات مواجهة تداعيات الصدمة النفطية.

وأورد آخر عدد للجريدة الرسمية، أن الترخيص جاء تنفيذا لما أقره مجلس الوزراء قبل أيام، باعتماد هذا النظام في العمليات المصرفية.

والأحد الماضي، أفاد بيان توّج اجتماعا لمجلس الوزراء برئاسة الرئيس عبد المجيد تبون، أنه سيتم تشجيع المنتجات الممولة بواسطة الصيرفة الإسلامية، ضمن خطة لمواجهة انهيار أسعار النفط في السوق الدولية.

وتهدف صيغ التمويل الإسلامية (دون فوائد ربوية)، إلى المساهمة في تعبئة الادخار وخصوصا ضخ النقد المتداول خارج البنوك، في إشارة إلى السوق الموازية، ليصبح داخل السوق الرسمية.

وتقدر قيمة السوق الموازية في الجزائر بأكثر من 40 مليار دولار، وفق بيانات رسمية، فيما يرى مراقبون الرقم يتجاوز 60 مليار دولار.

ووفق الوثيقة، فإن البنوك مرخص لها بتسويق 8 منتجات مصرفية إسلامية هي: المرابحة، والمضاربة، والمشاركة، والإجارة، والسلم، والاستصناع، وحسابات الودائع، وودائع الاستثمار.

وفشلت مساعي حكومية منذ 2014، في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، وبقيت محصورة في تعاملات محدودة.

وعام 2017، أعلنت الحكومة إدراج الصيرفة الإسلامية في 6 بنوك حكومية، لكن العملية لم تترجم على أرض الواقع لأسباب لم تفصح عنها الحكومة.

وتوجد في البلاد 30 مؤسسة بنكية، منها 7 عامة (حكومية)، وأكثر من 20 بنكا أجنبيا من دول الخليج على وجه الخصوص، وأخرى فرنسية، وواحد بريطاني وآخر إسباني.

واقتصرت الصيرفة الإسلامية في البنوك المعتمدة على الأجنبية منها، (خليجية) بالدرجة الأولى، على غرار فرع الجزائر لمجموعة «البركة» البحرينية، وفرع «بنك الخليج الجزائر» كويتي، وبنك السلام الإماراتي.

وتمثلت خدمات الصيرفة الإسلامية السابقة في تمويلات لشراء عقارات (أراض وعقارات) وسيارات ومواد استهلاكية (أثاث وتجهيزات)، فضلا عن تمويل مشاريع استثمارية صغيرة بمبالغ محدودة.

السعودية.. 56 مليار ريال حجم التجارة السلعية غير النفطية في يناير

بلغت التجارة الخارجية السلعية غير النفطية للسعودية خلال شهر يناير الماضي، نحو 56.1 مليار ريال، مقابل 64.7 مليار ريال في الفترة ذاتها من 2019، مسجلة تراجعا 13.3%، بما يعادل نحو 14.9 مليار ريال.

استند إلى بيانات رسمية، فإن الميزان التجاري للتجارة الخارجية السلعية غير البترولية خلال يناير، سجل عجزا بـ23.4 مليار ريال، منخفضا 10.7% (2.8 مليار ريال) مقارنة بالعجز المسجل في الفترة ذاتها من 2019 البالغ نحو 19.23 ريال في الفترة ذاتها من 2019.

وتراجعت الصادرات نتيجة لانخفاض أهم السلع وعلى رأسها «منتجات الصناعات الكيمياوية وما يتصل بها» و«اللدائن والمطاط ومصنوعاتهما»، التي تشكل 30.8%، و30.1% على التوالي من الصادرات السلعية غير البترولية لشهر يناير 2020 كانت 45.4 مليار ريال في الفترة ذاتها من 2019.

وجاء التراجع نتيجة لانخفاض جميع السلع وأكثرها تأثيرا «منتجات نباتية» و«مواد محضرة والمشروبات والخل والتبغ» مسجلة معا انخفاضا بنسبة 29.3% (1.5 مليار ريال). وانخفضت الواردات، مقارنة بالشهر السابق 19.9%، بما قيمته 9.85 مليار ريال.

وانخفضت الصادرات السلعية غير البترولية 15% بما يعادل 2.9 مليار ريال، لتبلغ 16.35مليار ريال، فيما كانت 26.2 مليار ريال.

وفي حال تم إضافة الصادرات النفطية للصادرات السعودية سيتحول الميزان التجاري إلى فائض في التجارة الخارجية بشكل إجمالي (نفطية وغير نفطية).

وتراجعت الصادرات السلعية غير البترولية 15% بما يعادل 2.9 مليار ريال، لتبلغ 16.35مليار ريال، فيما كانت حيث سجلت هذه السلع انخفاضا 21.7% (2.75 مليار ريال) عن يناير 2019.

كما انخفضت قيمة الصادرات غير البترولية، مقارنة بالشهر السابق (ديسمبر 2019) 14.5%، بما قيمته 2.77 مليار ريال.

وتراجعت الواردات 12.5% بقيمة 5.7 مليار ريال، لتبلغ نحو 39.7 مليار ريال، فيما

لمكافحة كورونا

450 مليون يورو من الاتحاد الأوروبي للمغرب

قال بيان مشترك للمغرب والاتحاد الأوروبي، إن الاتحاد تعهد بتقديم 450 مليون يورو للحكومة المغربية لمساعدتها على مواجهة تفشي فيروس كورونا.

وأوضح البيان أن الاتحاد سيقدم 150 مليون يورو على الفور لصندوق خاص أسسه المغرب للتصدي للفيروس.

وتابع «بينما سيخصص المبلغ المتبقي لمساعدة المملكة على مواجهة التحديات المالية المرتبطة بالوباء».

وأعلن المغرب حالة طوارئ صحية قبل أسبوع، بهدف الحد من تفشي فيروس «كوفيد19–».

كما اتخذت السلطات المغربية عدة تدابير وقائية أخرى، من بينها إغلاق المدارس وحظر التجمعات.

وفي وقت سابق الجمعة، أعلنت وزارة الصحة المغربية تسجيل 11 وفاة جديدة بالفيروس، مشيرة إلى أن عدد المصابين ارتفع الى 333 حالة.

بدائل اقتصادية وتجارية

تسارع الحكومة المغربية والبنك المركزي المغربي، لاتخاذ عدة تدابير وإجراءات احترازية، بهدف احتواء التداعيات السلبية للجائحة، ومواجهة «الكساد»

وفي 19 مارس الجاري، أعلن المغرب حالة الطوارئ الصحية وتقييد الحركة في البلاد، حتى أجل غير مسمى، في إطار الإجراءات المتخذة لمنع انتشار كورونا، بعد أن اتخذ في وقت سابق قرارا بتعليق جميع الرحلات الجوية.

مقترحات

ومنذ بداية تسجيل حالات مصابة بفيروس كورونا في المغرب، سارع الاتحاد العام لمقاولات المغرب (أكبر تجمع للشركات في البلاد ويُعرف باسم «الباطرونا»)، إلى اقتراح مجموعة من الإجراءات للتخفيف من التأثير السلبي لانتشار الفيروس على الاقتصاد المحلي.

واقترح تجمع رجال الأعمال المغاربة، «تعليق آجال جباية الضرائب، المقررة في 31 مارس / آذار الجاري».

وطالب التجمع في رسالة وجهها إلى الحكومة المغربية، بـ«توقيف اقتطاع استحقاقات البنوك، بالنسبة للمقاولات (الشركات) والأفراد المتضررين، خاصة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة».

وطالبت الرسالة بـ«وضع نظام للتعويض على فقدان العمل بالنسبة للعمال ذوي الأجور المتدنية»؛ ودعت إلى «إنشاء صندوق لدعم القطاعات المتضررة، وإعلان فيروس كورونا، كحالة قوة قاهرة، فيما يخص الصفقات العمومية».

المركزي المغربي

وفي 17 مارس الجاري، قرر البنك المركزي المغربي في اجتماع مجلسه الأول خلال هذا العام، «تخفيض سعر الفائدة الرئيسي بواقع 25 نقطة أساس، إلى 2 بالمئة بدل 2.25 بالمئة، بسبب تبعات كورونا والأوضاع المناخية».

وقال البنك المركزي المغربي، في بيان عقب الاجتماع، إن «النقاش تركز بالخصوص على تأثيرات كل من الأوضاع المناخية غير الملائمة التي يشهدها المغرب، وانتشار داء كوفيد19– على الصعيد العالمي».

مديرة صندوق النقد الدولي: العالم على أعتاب الركود

كريستالينا جورجييفا

أكدت مديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا جورجييفا، أن جائحة «كوفيد19–» دفعت الاقتصاد العالمي إلى ركود سيتطلب تمويلا هائلا لمساعدة الدول النامية.

وقالت في مؤتمر صحفي عبر الإنترنت: «من الواضح أننا دخلنا في ركود»، سيكون أسوأ مما كان عليه الوضع في العام 2009 بعد الأزمة المالية العالمية.

وذكرت جورجييفا أنه مع «التوقف المفاجئ» للاقتصاد العالمي، يقدّر الصندوق «الاحتياجات المالية الإجمالية للأسواق الناشئة بـ2,5 تريليون دولار». لكنها حذرت من أن «هذا التوقع يمثل الحد الأدنى ومتحفظ».

وأضافت أنه يمكن للحكومات في الأسواق النامية أن تغطي جزءا كبيرا من الـ83 مليار دولار التي خسرتها في الأسابيع الأخيرة، لكن «من الواضح أن الموارد المحلية غير كافية» وهذه الدول لها مستويات تداين عالية.

وطلبت أكثر من 80 دولة، أغلبها ذات ناتج منخفض، مساعدة عاجلة من صندوق النقد الدولي.

وتابعت كريستالينا جورجييفا «نعلم أن احتياطاتها ومواردها المحلية لن تكون كافية»، وأضافت أن الصندوق يسعى إلى تعزيز استجابته «لفعل المزيد بشكل أفضل وأسرع من ذي قبل».

وقالت مديرة صندوق النقد الدولي إنها طلبت ترفيع موازنة الطوارئ في الصندوق التي تبلغ قيمتها الآن 50 مليار دولار.

أميركا تتسلح بـ 2.2 تريليون دولار لمواجهة فيروس كورونا

وافق مجلس النواب الأميركي، على حزمة قيمتها 2.2 تريليون دولار، وهي الأضخم في تاريخ الولايات المتحدة، لمساعدة الأفراد والشركات في مواجهة التباطؤ الاقتصادي الناتج عن تفشي فيروس كورونا، وتزويد المستشفيات بالإمدادات الطبية التي تشتد الحاجة إليها.

ويحال مشروع القانون الضخم، الذي نال موافقة مجلس الشيوخ ذي الأغلبية الجمهورية الأربعاء، إلى الرئيس الجمهوري دونالد ترامب، الذي من المنتظر أن يسارع إلى توقيعه ليصبح ساريا.

ووافق الديمقراطيون والجمهوريون في مجلس النواب، الذي يقوده الديمقراطيون، على الحزمة في تصويت تقديري.

وثبتت إصابة 3 أعضاء على الأقل من الكونغرس الأميركي بفيروس كورونا، وفرض أكثر من 20 الحجر الصحي الذاتي على أنفسهم للحد من انتشاره.

وتتضمن حزمة الإنقاذ 500 مليار دولار للصناعات المتضررة، و290 مليار دولار لتمويل مدفوعات تصل إلى 3 آلاف دولار لملايين الأسر.

الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

الاقتصادات ستدخل الركود بسبب كورونا

حذر الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية «OECD» أنجيل غوريا، من أن العديد من الاقتصادات ستدخل مرحلة ركود بسبب انتشار فيروس كورونا.

ونشرت المنظمة، كلمة لأمينها العام خلال مشاركته في قمة مجموعة العشرين الخميس، عبر دائرة تلفزيونية (فيديو كونفرانس). وخاطب غوريا قادة مجموعة العشرين، قائلا إن «العديد من الاقتصادات ستدخل الركود».

وأشار إلى أن كل شهر تقضيه الاقتصادات الكبرى في حالة إغلاق، سيؤدي إلى خسارة بنسبة 2 بالمئة في نمو إنتاجها المحلي الإجمالي.

وأضاف: «تشير تقديراتنا الأخيرة إلى أن الإيقاف الجزئي للأنشطة الاقتصادية، سيؤثر بشكل مباشر على قطاعات تمثل نحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات الكبرى».

ولفت غوريا، إلى أن القطاع السياحي فقط يواجه انكماشا يصل 70 بالمئة. وأكد وجوب أن تكون أولوية الحكومات إبطاء انتشار الوباء وإنقاذ الأرواح البشرية.

وحتى مساء الجمعة، وصل عدد مصابي كورونا قرابة 577 ألفا حول العالم، منهم نحو 27 ألف وفاة، فيما تعافى حوالي 130 ألفا.

وأجبر انتشار الفيروس دولا عديدة على إغلاق حدودها، وتعليق الرحلات الجوية، وفرض حظر تجول، وتعطيل الدراسة، وإلغاء فعاليات عدة، ومنع التجمعات العامة، وإغلاق المساجد والكنائس.

يواجه انكماشا يصل إلى 70 بالمئة

كورونا يعصف بقطاع السياحة العالمي

فتك فيروس كورونا المستجد بقطاع السياحة، بعد أن أدى إلى توقف حركة الطيران في كثير من الدول، وقد توقعت الأمم المتحدة أن يسفر ذلك عن تراجع السياحة العالمية بنسبة تتراوح بين 20 إلى 30 في المئة خلال عام 2020.

وتتخذ الحكومات في أنحاء العالم إجراءات غير مسبوقة لاحتواء تفشي فيروس «كوفيد19–»، من بينها إغلاق الحدود ووقف حركة الطيران الداخلية والخارجية.

وفي هذا الصدد، ذكرت منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، أن عدد السائحين الدوليين سينخفض بنسبة تتراوح ما بين 20 و30 في المئة خلال 2020، مقارنة مع العام الماضي.

وأضافت على موقعها الرسمي: «تؤكد منظمة السياحة العالمية أن هذه الأرقام تستند إلى آخر التطورات، حيث يواجه المجتمع الدولي تحديا اجتماعيا واقتصاديا غير مسبوق، نظرا لحالة عدم اليقين الشديدة».

وتابعت: «تراجع السياحة العالمية يعني بالضرورة انخفاض عائدات السياحة بما يتراوح ما بين 300–450 مليار دولار».

وأوضحت المنظمة أنه في عام 2009، على خلفية الأزمة الاقتصادية العالمية، انخفض عدد السياح الدوليين بنسبة 4 في المئة، في حين أدى تفشي فيروس «سارس» إلى انخفاض بنسبة 0.4 في المئة فقط في عام 2003.

وتشير أسوأ توقعات الخبراء إلى أن قطاع السياحة على مستوى العالم سيتكبد خسائر تزيد عن 300 مليار دولار أميركي، إن استمرت أزمة فيروس كورونا حتى نهاية أبريل المقبل.

في 3 شهور

17 مليون دولار حجم صادرات تركيا من الأسماك إلى روسيا

بلغت قيمة صادرات الأسماك التركية إلى روسيا، أكثر من 17 مليون دولار، منذ مطلع العام الجاري، وحتى 25 مارس الحالي.

وحسب بيانات اتحاد مصدري شرق البحر الأسود، فإن تركيا صدّرت إلى روسيا 3 آلاف و701 طنا من الأسماك، خلال الفترة بين 1 يناير ، وحتى 25 مارس، بقيمة قدرها 17 مليون و348 ألف و160 دولار. أعرب رئيس مجلس إدارة اتحاد مصدري شرق البحر الأسود «صافيت قاليونجو»، عن بالغ امتنانه جراء هذا الكم الكبير من الصادرات التركية إلى روسيا. وأضاف أن إقبال روسيا على الأسماك التركية يزداد يوما عن يوم، وخصوصا أسماك السلمون.

الاتحاد الأوروبي و15 دولة يستعدون لتأسيس آلية لحل النزاعات التجارية

يستعد الاتحاد الأوروبي الجمعة، و15 عضوا في منظمة التجارة العالمية، لتأسيس آلية جديدة لحل النزاعات التجارية.

جاء ذلك في بيان صادر عن المفوضية الأوروبية، أكدت فيه التوصل إلى تأسيس نظام جديد من شأنه حل النزاعات التجارية، بعد الشلل الذي أصاب هيئة الاستئناف التابعة لمنظمة التجارة العالمية جراء منع الولايات المتحدة تعيين قضاة جدد في الهيئة المذكورة.

وأوضح البيان أن الاتحاد الأوروبي وأستراليا والبرازيل وكندا والصين وتشيلي وكولومبيا وكوستاريكا وغواتيمالا وهونغ كونغ والمكسيك ونيوزيلندا والنرويج وسنغافورة وسويسرا وأوروغواي، سيقومون بتأسيس آلية مؤقتة متعددة الأطراف لحل النزاعات التجارية.